الأمم المتحدة

A/70/917

الجمعية العامة

Distr.: General
6 June 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ١٢٤ من جدول الأعمال
التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات
الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٨. وهو يهدف إلى تقديم لمحة عامة شاملة قدر الإمكان عن السبل التي تنتهجها الأمم المتحدة في تفاعلها مع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية أنيطت به ولاية صريحة تنص على إعطاء بعد برلماني لأعمال الأمم المتحدة. ويقدم التقرير أيضا استعراضا للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والشبكات المواضيعية للبرلمانيين، حيث يتعاون العديد من هذه المنظمات والشبكات أيضا رسميا مع الاتحاد البرلماني الدولي. وهو يغطي فترة السنتين المنقضية منذ صدور التقرير الأخير (A/68/827)، ويعرض مجموعة من الأنشطة المنفذة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٦.

230616 220616 16-09174 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - ثمة تاريخ طويل زاخر بالتفاعل والشراكة بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. وهو تاريخ منبعه الاعتراف بالمهام الأساسية التي تؤديها البرلمانات والمنظمات البرلمانية والقيمة المضافة والمنافع المتبادلة التي تتيحها تلك الشراكات عبر طائفة واسعة من الولايات والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وفي مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، عقد رؤساء الدول والحكومات العزم على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. وقد مهد ذلك الطريق لمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب الدائم لدى الجمعية العامة وإقامة علاقة أكثر تنظيما بينه وبين البرلمانات والأمم المتحدة.

٢ - ويناط بالبرلمانات الوطنية والبرلمانيين عادة ما لا يقل عن أربع مهام رئيسية تتمثل في: التشريع والميزانية والرقابة والتمثيل. وتخول إلى هذه الهيئات والجهات سلطة إصدار التشريعات؛ والإذن بتعبئة الموارد من خلال الميزانيات الوطنية؛ والإشراف على تعبئة الموارد وتخصيصها من خلال الميزانيات الوطنية. فالبرلمانات، متى كانت شاملة وفعالة وخاضعة للمساءلة، تمثل الشعوب التي تخدمها. والعمل مع البرلمانات يمكن أن يساعد على تقريب عمل الأمم المتحدة إلى جميع شرائح المجتمع، وفي المقابل، إسماع صوت هذه الشرائح في عملية صنع القرار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣ - لقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع منظومة الأمم المتحدة لأداء دور حيوي في الدعوة إلى اجتماع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الأخرى لمناقشة الإسهامات البرلمانية في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية والمساعدة على صياغتها. وإلى جانب المنظمات والشبكات البرلمانية الأخرى، يتعاون الاتحاد أيضا مع الأمم المتحدة بشأن عدد من الأنشطة التي تغطي طائفة واسعة من الأعمال كتلك التي تضطلع بها الأمم المتحدة - من حقوق الإنسان إلى الصحة البشرية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث، والسلام والأمن وغير ذلك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى، من خلال البرلمانيين العاملين لديها، على إسماع أصوات الشعوب في الأمم المتحدة، في سياق المشاورات التي عُقدت بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي هيئات مثل مجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة وضع المرأة والجمعية الصحة العالمية.

٤ - ونتيجة للإدراك المتزايد لما تضطلع به هذه الهيئات البرلمانية من مهام رئيسية، فقد شملت الاتفاقات التاريخية التي أبرمتها الأمم المتحدة مؤخرا إشارات صريحة إلى دور

البرلمانات. ويجري تسليط الضوء على البرلمانات الوطنية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والتي تؤكد على ”الدور الأساسي“ الذي تضطلع به هذه الهيئات. وتشجع خطة عام ٢٠٣٠ أيضا الدول الأعضاء على ”إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها“ وتخلص إلى أن البرلمانات الوطنية يمكن أن تدعم هذه العمليات. ويبرز إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتُمد في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، دور البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي في تقديم الدعم وجهود الدعوة إلى الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الأطر القانونية الوطنية. وقد ساهم البرلمانيون والمنظمات البرلمانية في الأعمال التحضيرية للاتفاقين كليهما والتزموا بدعم تنفيذهما.

٥ - ويقدم هذا التقرير وصفا للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعما للبرلمانات الوطنية (الفرع الثاني)، ومع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى (الفرع الثالث)، ولزيادة تعزيز هذه الشراكات (الفرع الرابع). ويشمل الاستنتاج (الفرع الخامس) التوصيات.

ثانيا - الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية: تقديم الدعم المباشر للبرلمانات والبرلمانيين

٦ - قدم عدد من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الدعم للعديد من البرلمانات الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعرض هذا الفرع بعض المجالات الرئيسية للتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات، مبينة حسب المواضيع. ولا يتوخى منه أن يشكل قائمة حصرية بتلك المجالات، وإنما أن يعطي فكرة عن مدى اتساع وثراء التعاون القائم بينهما.

خطة عام ٢٠٣٠ وتغير المناخ

٧ - سيكون للبرلمانيين دور بالغ الأهمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. إذ سيتعين عليهم اعتماد أو تعديل التشريعات، وتخصيص ميزانية محددة للتنفيذ، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية لكفالة الامتثال وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم التنفيذ.

٨ - ولكي تقوم البرلمانات بدورها، سينبغي للحكومات تكييف غايات أهداف التنمية المستدامة لتتماشى مع ظروفها الوطنية. وسيتعين أيضا إدماج الأهداف والغايات في التشريعات المقدمة إلى البرلمانات أو الصادرة عنها. وهذا ما يحدث بالفعل في مجال تغير المناخ: حيث سُجلت زيادة هائلة في عدد القوانين والسياسات الوطنية المعتمدة إلى

جانب الاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ. وقد أظهرت دراسة حديثة شملت مؤخرا ٩٨ بلدا والاتحاد الأوروبي وجود ٨٠٤ من القوانين والسياسات المتعلقة بتغير المناخ في نهاية عام ٢٠١٤[(١)].

٩ - ويمكن الاستناد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى الخبرة المكتسبة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تحقق ذلك بالفعل في بعض الجوانب: فكما حدث بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، أنشأت بعض البرلمانات لجان مخصصة معنية بأهداف التنمية المستدامة، والتوعية، والانخراط مع المجتمع المدني وتعزيز استمرارية العمل بشأنها من خلال الدورات الانتخابية. وفي باكستان، على سبيل المثال، أنشأت الجمعية الوطنية أمانة معنية بالأهداف في عام ٢٠١٦، يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن للبرلمانات أن تنظر أيضا في عقد جلسات استماع بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: فعلى سبيل المثال، عقدت لجنة التنمية الدولية التابعة لبرلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية جلسات بشأن إدماج الأهداف في مجال التعاون الإنمائي.

١٠ - وتحتل البرلمانات موقعا يمكنها من النهوض بالرؤية الشاملة لأهداف التنمية المستدامة في العالم. والواقع أنه سيتعين عليها المساعدة على كفالة استجابات ”من جانب الحكومة ككل“ تتجاوز المجالات الاجتماعية - الاقتصادية المحددة، على الصعيدين الوطني والدولي، في ميزانيات وبرامج المساعدة الدولية. ومطلوب من منظومة الأمم المتحدة أيضا العمل بطريقة أكثر تكاملا فيما بين ركائزها دعما لتلك الخطة الشاملة.

١١ - وسيكون للاستعراضات الوطنية الطوعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة دور حاسم في المضي قدما بتنفيذ الأهداف. ولما كانت تلك الاستعراضات تتم بقيادة الدول، وستجري في إطار الترتيبات المؤسسية والقانونية الوطنية، فإن الحكومات يمكن أن تستفيد بإشراك البرلمانات في الاستعراضات الوطنية للمنتدى، التي ينبغي أن تكون عمليات وطنية شاملة.

١٢ - وبالنظر إلى أن البرلمانات من الشركاء الرئيسيين في التنمية المستدامة، فقد أدرج البنك الدولي بشكل منهجي المشاورات مع البرلمانيين في أعماله التحضيرية لاستراتيجيات المشاركة على الصعيد القطري أو أطر الشراكة القطرية. وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة باعتبارهما عنصرا أساسيا لتحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع

(١) انظر Michael Nachmany and others, *The 2015 Global Climate Legislation Study: a Review of Climate Change Legislation in 99 countries* (Grantham Research Institute on Climate Change and Environment, the Global Legislators Organisation and IPU, 2015).

وتعزيز الرخاء المشترك، عمل البنك على تزويد البرلمانيين بإمكانية الوصول المجاني والمفتوح إلى مجموعة شاملة من البيانات المتعلقة بالتنمية في البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد تجلت تلك الشراكة أيضا من خلال المؤتمرات وحلقات العمل البرلمانية التي تنظم على هامش الاجتماعات الربيعية والسنوية التي يعقدها البنك وصندوق النقد الدولي، حيث يستدعي فئة مختارة من البرلمانيين إلى مقر البنك للعمل مع الإدارة العليا من كلتا المؤسستين بشأن القضايا الإنمائية الملحّة.

تعزيز القدرات الإدارية والبرلمانية

١٣ - تضطلع البرلمانات بدور محوري في كفالة الحكم الرشيد، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية. وبالتالي، فقد ظل تعزيز قدرات البرلمانات الوطنية أولوية من أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره الكيان الذي يقدم أكبر مساعدة تقنية إلى البرلمانات في جميع أنحاء العالم، حيث يدعم برلمانا من كل ثلاثة برلمانات عن طريق تنفيذ حوالي ٧٠ برنامجا جاريا. وتشكل برامج تعزيز البرلمانات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءا من المساعدة التي يقدمها لوضع عمليات سياسية تشمل الجميع، بما في ذلك دعم الانتخابات، وعمليات صياغة الدساتير، والمشاركة المدنية والمشاركة السياسية للمرأة ودورها القيادي. وتركز البرمجة على بناء قدرات البرلمانيين واللجان البرلمانية بشأن القضايا الحاسمة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومكافحة الفساد. ففي بنغلاديش والهند وتونس، على سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع برلمان المناخ، وهو شبكة برلمانية، بدعم التشريعات والسياسات في مجال ابتكارات الطاقة المتجددة. وفي شيلي، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الكونغرس الوطني في النهوض بخطة التزاهة ومكافحة الفساد وإلى اللجنة المشتركة بين المجلسين التشريعيين فيما تقوم به من أعمال بشأن شفافية الكونغرس. وعمل أيضا مع البرلمانات الوطنية من أجل تعزيز الإصلاح المؤسسي من خلال وضع خطط استراتيجية برلمانية وتنفيذها وتقييمها. وفي بوتان، قدم البرنامج دعمه إلى كل من المؤتمر الوطني والمجلس الوطني في وضع خطط التطوير الاستراتيجي، كما ساند الجهود الرامية إلى تقريب العمل البرلماني إلى الناس، ولا سيما عن طريق التداول بالفيديو (نظام ”زومدو (Zumdu) الافتراضي“). ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، حيث يقدم برامج المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات إلى البرلمانات الوطنية في أفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، وترينيداد وتوباغو، وتونس، وغينيا - بيساو، وميانمار.

١٤ - وعمل البرنامج الإنمائي مع البرلمانات على تعزيز مشاركة المرأة والشباب والفئات المهمشة، وتحسين أنشطة التواصل والتوعية البرلمانية حتى تتاح للناس المزيد من فرص التفاعل مع ممثليها. فعلى سبيل المثال، أسهم البرنامج في تعزيز الشفافية والشمول والتمثيل في البرلمانات بتدريب منظمات المجتمع المدني على أفضل الممارسات في مجال المشاركة الشعبية في العمليات البرلمانية، كما هو الحال في فيجي ومدغشقر. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي، يعمل البرنامج الإنمائي مع البرلمانات الوطنية بغرض تعزيز تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية والنهوض بمشاركتها. ومن خلال عمله مع برلماني جورجيا وأوكرانيا، دعم البرنامج الإنمائي اعتماد خطط عمل للانفتاح البرلماني بغرض تعزيز المساءلة والشفافية والحصول على المعلومات والمشاركة الشعبية في العمليات التشريعية.

١٥ - وقد استفاد البرلمانيون المنتخبون حديثا في أنحاء كثيرة من العالم من الدورات التدريبية التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مواضيع مختلفة تشمل الأوامر الدائمة، وحقوق الإنسان، ومراقبة الميزانية، واستعراض قوانين المالية، واللامركزية وتحضير للبرلمانيين لأول جلسة لهم. وجرى بناء القدرات في العديد من البلدان، منها تونس وميانمار والنيجر.

١٦ - ويعدّ تعزيز قدرة البرلمانات في البلدان النامية أيضا هدفا من الأهداف الرئيسية للبنك الدولي. وقد عمل فرع القيادة والتعلم والابتكار، وهو الفرع المعني بتبادل المعارف في البنك، على تعزيز قدرات البرلمانات في البلدان النامية من خلال تنظيم مناسبات التعلم المهيكلة، وتبادل المعارف ودعم الشبكات البرلمانية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تمكن البنك الدولي من تدريب أكثر من ١٠ ٠٠٠ من البرلمانيين بالشراكة مع منظمات برلمانية. وركزت البرامج على دورة الميزانية والإدارة البرلمانية ودور البرلمانات في كبح الفساد والحد من الفقر ودورها في البلدان المتضررة من النزاعات.

السلام والأمن الدوليان

١٧ - يعتبر البرلمان شريكا مهما للأمم المتحدة، بما في ذلك عندما يسقط البلد في دوامة العنف أو يتزلق إلى العنف مجددا أو يكون في خضم أزمة عنيفة. وفي البلدان التي تكون الأولوية فيها لتفادي نشوب النزاعات، يكون البرلمان طرفا رئيسيا في الحوار مع مبعوثي الأمين العام وممثليه وبعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة وإدارة الشؤون السياسية عند قيامهم بدعم دور الأمين العام في المساعي الحميدة وعند انخراطهم في الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، بما في ذلك من خلال دعم تعزيز المؤسسات الوطنية. ويمكن أن يؤدي البرلمانيون دورا قيّما في منع نشوب النزاعات متى كانت تربطهم علاقات قوية بدوائرهم الانتخابية وكانوا مؤهلين لتحديد المظالم المزمنة والمستجدة وإسماع صوت الأشخاص الذين

يمكن أن يستدرجوا إلى العنف إذا شعروا بأن صوتهم غير مسموع. وبالمثل، فإن الرقابة البرلمانية على الحكومة، التي تؤدي دورا لا غنى عنه في تعزيز الحكم الرشيد، تساعد في ضمان معالجة الحكومات لمسببات النزاع الكامنة في المجتمعات، مثل أوجه عدم المساواة والتمييز. واعترافا بذلك الدور، فقد عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع البرلمانات الوطنية في إطار الجهود الدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها وأجرى الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا اتصالات مع رؤساء المجالس الوطنية خلال تيسير عملية السلام والعملية الانتقالية وخلال الأزمات السياسية.

١٨ - وفي سياقات النزاعات الدائرة، تستطيع الأمم المتحدة، من خلال عملياتها لحفظ السلام والأفرقة القطرية التابعة لها، أن تقدم دعما ماديا مباشرا لضمان تزويد البرلمانات بالأدوات الأساسية التي تحتاجها للاضطلاع بمهامها. وفي الصومال، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمان الاتحادي الوطني وبرلمانات الولايات وبرلمان صوماليلاند في إنشاء البنى التحتية (تشييد سياج أمني ملائم وتهيئة حيز للمكاتب) وتمويل تكاليف التشغيل الخاصة بالبنود ذات الأهمية الاستراتيجية (الاتصالات والإنترنت). وإلى جانب الدعم المادي، قدمت الأمم المتحدة مساعدات تقنية، مثل المشورة والتدريب، بخصوص موضوعات هامة أو ذات حساسية خاصة في كثير من الأحيان. ووفرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، بدعم من المقر، مشورة الخبراء بشأن مسائل مثل تقسيم السلطة فيما بين المناصب العليا وبشأن أدوار المؤسسات الاتحادية الرئيسية ومسؤولياتها. ولا تقتصر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى البرلمانات في سياقات النزاعات على الدعم المادي أو القصير الأجل. ففي أفغانستان، دعم البرنامج الإنمائي البرلمان في إجراء تطوير مؤسسي طويل الأجل من خلال مساعدة مختلف الأمانات في إعداد مجموعة من التوصيات الشاملة الرامية إلى تحسين هياكل البرلمان وعملياته وأدائه.

١٩ - وطيلة مراحل ذلك العمل كله، هيأ التعاون مع البرلمانات فرصا ممتازة لإحراز تقدم في خطة المرأة والسلام والأمن. وعلى سبيل المثال، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بمساعدة لجنة المرأة في مجلس النواب في تمرير قانون للقضاء على العنف ضد المرأة، وقدم كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم في إنشاء شبكة وطنية نسائية في البرلمان الوطني وإقرار البرلمان لإعلان كانشونغو الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الذي يهدف إلى توعية السلطات الوطنية بضرورة اعتماد استراتيجيات لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار.

٢٠ - وفي ما يتعلق بموضوع مكافحة الفساد ومنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم التقني في العمليات التشريعية من خلال تقديم تعليقات وملاحظات على مشاريع القوانين المتعلقة بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، دعا البرلمان النيجيري المكتب إلى تقديم ملاحظات خطية وشفوية أثناء جلسة الاستماع العامة التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لمناقشة مشروع قانون لجنة الشكاوى العامة.

٢١ - وتمارس البرلمانات أيضا دورا رئيسيا في منع الإرهاب. وفي هذا الصدد، عمل كل من المكتب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على التوعية بالدور البارز الذي يؤديه البرلمانيون في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ودعم المكتب أيضا اللجان البرلمانية في التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وإدماجها في التشريعات الوطنية، ويعمل مع البرلمانيين على تحديد الثغرات التي تعتري الأطر القانونية الوطنية وتقديم توصيات لتنقيح تلك القوانين.

حقوق الإنسان

٢٢ - تستلزم كفالة حقوق الإنسان توفير الحماية القانونية وتتحمل البرلمانات المسؤولية عن تكريس هذه الحقوق في القوانين الوطنية وضمان توافق القوانين التي تقرها مع معايير حقوق الإنسان. وقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع البرلمانات الوطنية بثلاث طرق رئيسية وهي: تقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والاضطلاع بمبادرات الدعوة. وأدت المفوضية أيضا دورا استراتيجيا في تيسير التعاون مع منظمات المجتمع المدني وباقي الشركاء الرئيسيين. ومن الناحية المواضيعية، فقد تضمن عمل المفوضية مع البرلمانات الوطنية في المعتاد حقوق المرأة، والقضايا الجنسانية، والتمييز، وحقوق الشعوب الأصلية، والموارد الطبيعية، وإدارة الأراضي، والعدالة العسكرية، والعدالة الانتقالية وحقوق الضحايا. وكان من أنشطة التعاون الهامة إسداء المشورة للبرلمانات بشأن دورها في التحضير للاستعراض الذي تجريه آليات حقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.

٢٣ - وقد امتد نطاق العمل التي اضطلعت به المفوضية مع البرلمانات الوطنية ليشمل شتى أنحاء المعمورة. ومنذ عام ٢٠١٤، عملت المفوضية مع الجمعية الوطنية في مدغشقر على إنشاء فريق عامل لتنسيق أعمال الاستجابة للانتهاكات والتهديدات التي تمس حقوق الإنسان. وأسفر ذلك عن تعهد رئيس الجمعية بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان داخل الجمعية وقيامه أيضا بتعيين مستشار لحقوق الإنسان في مكتبه في عام ٢٠١٤. وفي جورجيا، استجابة للطلب الذي ورد من رئيس اللجنة القانونية للبرلمان في عام ٢٠١٥، دعمت المفوضية البحوث المتعلقة بنماذج الأهلية القانونية لذوي الإعاقة وعاونت في عملية وضع

الصيغة النهائية لحزمة التعديلات المطلوب إدخالها على التشريعات الحالية المتعلقة بالأهلية القانونية لذوي الإعاقة النفسية. وتم إقرار هذه التعديلات في عام ٢٠١٥.

٢٤ - ولئن كانت طرائق عمل آلية الاستعراض الدوري الشامل لم تتوقع أن يكون للبرلمانيين دور رسمي، فالواقع أنهم يمارسون هذا الدور. فحوالي ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من التوصيات النابعة من الاستعراض يطالب البرلمانات بإقرار قوانين أو التصديق على صكوك دولية تتعلق بحقوق الإنسان أو ممارسة الرقابة على إجراءات الحكومة. وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، قرر المجلس، عملا بقراره ١٤/٣٠، أن يعقد حلقة نقاش في حزيران/يونيه ٢٠١٦ لتقييم إسهام البرلمانات في عمل المجلس والاستعراض الدوري الشامل، ولتحديد السبل الكفيلة بتعزيز تفاعل البرلمانات مع المجلس وآلياته.

٢٥ - وقد عمل البرنامج الإنمائي أيضا مع البرلمانات الوطنية بشأن قضايا حقوق الإنسان. ففي مدغشقر وفييت نام، ساعد البرنامج البرلمانات في تعزيز قدراتها على استعراض القوانين وإقرارها، وفقا لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفي العراق، ساعد البرنامج في إنشاء أول مجلس استشاري للبرلمان من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، ويضم هذا المجلس ١٩ عضوا من منظمات المجتمع المدني، منها منظمات الأقليات، ويمثل جميع أجزاء العراق. وفي قيرغيزستان، ساعد البرنامج في تنفيذ ورصد عملية تجهيز مبنى المحكمة بتسهيلات لذوي الإعاقة، امتثالا للقانون المتعلق بحقوق ذوي الإعاقة والضمانات المكفولة لهم.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٦ - إن تمكين النساء، بما في ذلك توفير فرص عادلة لدخولهن إلى الميدان السياسي كنائبات برلمانيات منتخبات وإقرار القوانين والميزانيات التي تعزز الأولويات الجنسانية وتُعالجها، سيسهم في خطة عام ٢٠٣٠ إسهاما حاسما. وقد عاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٠ برلمانا في زيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية من خلال تقديم دعم محدد الأهداف إلى التجمعات النسائية واللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين. وفي ليبريا، أطلقت الهيئة حملة ''الرجل نصير المرأة''، التي تحظى حاليا بتأييد قيادة الهيئة التشريعية الوطنية بأكملها، من أجل التشجيع على تهيئة بيئة مواتية لمشاركة المرأة في البرلمان. وفي إكوادور، تم تقديم الدعم التقني للمجموعة البرلمانية المعنية بحقوق المرأة لضمان مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقامت الهيئة ببناء قدرات القيادات النسائية المنتخبة من خلال تقديم تدريب محدد الأهداف في ٣٤ بلدا. وفي ملاوي، دعمت الهيئة

تشكيل تجمّع نسائي برلماني، ووفرت التدريب على المهارات التفاوضية اللازمة في عمليات الإصلاح القانوني. وفي أفغانستان، تولت الهيئة بناء قدرات البرلمانيات على التأثير في عملية إصلاح القوانين، بما فيها قوانين الحكم المحلي والصحة العامة والأسرة. وفي الجزائر، نجح التجمّع النسائي في التشجيع على إدراج أحكام تكفل المساواة بين الجنسين في الدستور المعدل، بما في ذلك التكافؤ على جميع المستويات في ميادين العمل العام.

٢٧ - ويكمن البعد الجنساني في صميم عمل برنامج الامم المتحدة الإنمائي مع البرلمانات ويشمل بناء قدرات النساء الطامحات في الترشح والمرشحات والبرلمانيات المنتخبات حديثا والتجمّعات النسائية المشتركة بين الأحزاب، ودعم مشاركة المجموعات النسائية في العمليات البرلمانية، بما فيها سن القوانين والميزنة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ساهم تدريب البرلمانيات وإنشاء تجمّع برلماني نسائي في زيادة عدد النساء المشاركات في مناقشة الميزانية من ١٣ امرأة في جلسة الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٢٣ امرأة في جلسة الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤. وفي كولومبيا، دعم البرنامج الإنمائي الجهود التي ترمي إلى أن تُكرس في الدستور مبادئ تكافؤ الفرص والتناوب وكفالة المشاركة السياسية لجميع النساء. وفي جمهورية مولدوفا، دعم البرنامج استعراض حالة المساواة بين الجنسين في البرلمان، وإعداد خطة عمل برلمانية للشؤون الجنسانية، وتشكيل تجمّع نسائي برلماني مشترك بين الأحزاب.

٢٨ - ويولي صندوق الأمم المتحدة للسكان أولوية للعمل مع البرلمانات الوطنية بشأن مسألة زواج الأطفال. وفي عام ٢٠١٤، دعم الصندوق برلمان بنغلاديش في إقرار مشروع قانون لمنع زواج الأطفال يحدد السن الأدنى للزواج في ٢١ سنة للرجل و ١٨ سنة للمرأة. وفي العام نفسه، عمل الصندوق مع برلمانيين من كوستاريكا في سياق قيامهم بتقديم مشروع قانون لرفع سن الرضى من ١٦ إلى ١٨ عاما. وفي عام ٢٠١٥، أقر البرلمان التشادي قانونا لمكافحة زواج الأطفال، وعدلّت الجمعية الوطنية في إكوادور القانون المدني لترفع السن الأدنى للزواج المدني إلى ١٨ عاما بموجب المادة ٨٣. وفي عام ٢٠١٦، أقرت زمبابوي، سعيا منها لمنع زواج الأطفال، قانونا تاريخيا يحدد السن القانونية للزواج في ١٨ عاما للجميع.

الصحة

٢٩ - يقع على عاتق البرلمانات دور أساسي فيما يتعلق بسن السياسات والقوانين وتمويل إجراءات الحكومة في مجال الصحة. وقدمت منظمة الصحة العالمية إلى البرلمانات دعما تقنيا لوضع وتطبيق اتفاقات متعددة الأطراف وإعلانات وأدوات تشريعية أخرى في مجال الصحة. وفي ساموا، قدمت منظمة الصحة العالمية دعما تقنيا للعمل الذي تقوم به مجموعة ساموا البرلمانية المعنية بالدعوة إلى الحياة الصحية، وساعد مكتب المنظمة الإقليمي للأمريكتين

سورينام في تبني نهج ''إدماج الصحة في كل السياسات''، بعد أن استمع البرلمان الوطني إلى إحاطة بشأن تهيئة ظروف اجتماعية أفضل للصحة، بخاصةٍ في أوساط الفئات السكانية الأشد ضعفا.

٣٠ - وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع العديد من البرلمانات الوطنية من أجل إقرار أو سن أو مراجعة القوانين المتعلقة بالممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والدعوة إلى كفالة استفادة الجميع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويعود الفضل جزئيا إلى الدعم الذي قدمه الصندوق في إقدام رئيس غامبيا في عام ٢٠١٥ على إعلان حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بعد أن أقر البرلمان قانونا يحظر هذه الممارسة. وفي عام ٢٠١٦، أقر البرلمان التايلندي مشروع قانون يقضي بمنع حمل المراهقات واتخاذ تدابير تصحيحية في هذا الصدد، ويُلزم بإتاحة معلومات وخدمات الصحة الإنجابية للشباب في الفئة العمرية من ١٠ إلى ١٩ عاما، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل.

٣١ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إقامة تحالفات مع البرلمانيين لمعالجة الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ففي كوت ديفوار، دعمت الهيئة تأسيس شبكة للبرلمانيين المعنيين بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وبناء قدرات ٥٠ برلمانيا، حيث ساعدت في وضع خطة للشبكة تنفذ على مدار ثلاث سنوات وتتضمن إجراءات محددة لمعالجة أوجه التقاطع بين العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية. وفي ملاوي، عملت الهيئة مع التجمع النسائي البرلماني الذي يضم ٣٢ عضوة، والذي قام بالدعوة إلى اعتماد مشروع قانون ينظم الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية. ويرفع القانون الجديد سن الزواج من ١٦ إلى ١٨ عاما.

ثالثا - الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى: تعزيز المعايير العالمية

٣٢ - بما أن الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات، فهو يؤدي دورا رائدا في تعزيز مشاركة البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة وأنشطتها. وللمساعدة على توجيه الشراكة بين المنظمتين، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي لجنة داخلية هي اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة، وهي بمثابة منتدى أقيم لضمان التفاعل المنتظم بين الأمم المتحدة والمجتمع البرلماني، واستعراض الوفاء بالالتزامات الدولية الرئيسية، وتحديد شكل مساهمات البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بانتظام في اجتماعات هذه اللجنة ويقدم لها الدعم. وأثناء الدورة ١٣٤ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي

التي عُقدت في زامبيا في عام ٢٠١٦، قررت اللجنة أن تستعرض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كل سنة، وذلك استعدادا لكل دورة من دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبالإضافة إلى الاتحاد البرلماني الدولي، تعمل الأمم المتحدة مع مجموعة من المنظمات والشبكات البرلمانية العاملة على الصعيد الإقليمي (مثل برلمان أمريكا اللاتينية والبرلمان الأوروبي)، أو تلك المعنية بموضوع معين (مثل المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين الفساد أو برلمان المناخ)، أو تلك المنشأة على أسس ثقافية/لغوية (مثل رابطة برلمانات الكومنولث والجمعية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية).

٣٣ - ويقدم هذا الجزء لمحة عامة عن المجالات المواضيعية الرئيسية التي تمحور حولها عمل الأمم المتحدة مع المنظمات البرلمانية، بما فيها الاتحاد البرلماني الدولي، خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٦.

خطة عام ٢٠٣٠ وتغير المناخ

٣٤ - أدى الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات البرلمانية دورا هاما في رفع مستوى الوعي وحشد الدعم السياسي في أوساط البرلمانيين بشأن أهداف التنمية المستدامة ومسألة تغير المناخ الوثيقة الصلة بها. وفي الإعلان الصادر في المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات، الذي عُقد في نيويورك في عام ٢٠١٥، تم التعهد بقوة بتحقيق تلك الأهداف. وبغية تعزيز الزخم السياسي في أفق انعقاد الدورة الحادية والعشرين التاريخية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وجه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، بناء على دعوة من الأمين التنفيذي لأمانة الاتفاقية، رسائل إلى ١٤ برلمانا وطنيا لحثها على الإسراع بالتصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو. واشترك الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الفرنسي في تنظيم اجتماع برلماني أثناء المؤتمر، مما ساعد على حفز الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات قوية بشأن تغير المناخ في إطار متابعة تنفيذ الاتفاق.

٣٥ - ويتمثل أحد التحديات الأكثر إلحاحا أمام خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ المعتمدين مؤخرا في بدء تنفيذهما بنجاح على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع كفالة تولي الدول الأعضاء زمام العمليات. وتقدم المنظمات البرلمانية الدعم والأدوات اللازمة لمساعدة البرلمانات على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. وفي هذا السياق، وافق أعضاء الوفود المشاركة في الدورة ١٣٢ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في فييت نام في عام ٢٠١٥ على إعلان هانوي، الذي يُلزم البرلمانات بترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى قوانين قابلة للإنفاذ على الصعيد الوطني. واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي

في الدورة ١٣٤ لجمعيته خطة عمل لتوجيه البرلمانات في تطبيق مقتضيات اتفاق باريس، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي. ووفقا لخطة العمل المذكورة، التي وُضعت بمساهمة مختلف كيانات الأمم المتحدة، شُرع في استعراض شامل للإجراءات التشريعية الوطنية المتخذة من أجل ضمان الاتساق مع الاتفاقات الدولية. ومن النتائج المتوقعة لهذا الاستعراض أن تقوم البرلمانات، بحلول نهاية عام ٢٠١٧ وعند الاقتضاء، باقتراح أي تعديلات للتشريعات القائمة ووضع تشريعات جديدة لكفالة اتساق قواعدها التشريعية مع اتفاق باريس.

٣٦ - وفي الفترة التي سبقت اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس ومنذ ذلك الحين، أُنجزت أعمال كثيرة شاركت فيها مجموعة واسعة من هيئات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة البرلمانية. فقد عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة برلمانات الكومنولث مؤتمرا برلمانيا دوليا بشأن الاستدامة والطاقة والتنمية في آذار/مارس ٢٠١٦ في لندن. وأقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكة مع منظمات برلمانية متنوعة منها برلمان أمريكا اللاتينية والمنظمة العالمية للمشرعين، وهي مجموعة تكرس جهودها لمعالجة التحديات التشريعية التي تواجه التنمية المستدامة. وعملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشكل مكثف مع البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مجالات الطاقة المستدامة والتنمية والأمن الغذائي ودور القطاع الخاص في التنمية. وفي المستقبل، سيكون من الضروري تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية للمضي قدما في تنفيذ تلك الاتفاقات المتعددة الأطراف الطموحة والأساسية.

السلام والأمن الدوليان

٣٧ - إن المشاركة العالمية والتنفيذ الصارم هما الطريقة الأكثر فعالية للنهوض بالمعاهدات التي تقوم عليها المعايير العالمية الأساسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، مثل ما يتصل بمجال تنظيم الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وللبرلمانيين والمنظمات البرلمانية أهمية بالغة على الصعيدين كليهما. ومن خلال تبادل المعلومات وأنشطة التوعية وفرص بناء القدرات، تعاون مكتب شؤون نزع السلاح مع مجموعات برلمانية منها مؤسسة برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومنظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وكخطوة أولى نحو توثيق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، قدم المكتب دعمه إلى الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان كوت ديفوار في تنظيم حلقة دراسية برلمانية تهدف إلى تشجيع البرلمانات الأفريقية على

النهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن المتوقع أن تَجري متابعة هذه الحلقة الدراسية أثناء انعقاد الدورة ١٣٥ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي وفيما بعد ذلك.

٣٨ - وبالمثل، في إطار قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي أدان فيه المجلس التطرف العنيف وشدد على ضرورة التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أقامت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب شراكة مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. ولا تزال دول منطقة البحر الأبيض المتوسط تتأثر بخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إذ أن العديد منها هي بلدان منشأهم أو عبورهم أو مقصدهم، أو تقع قرب مناطق النزاع في العراق والجمهورية العربية السورية. وقد أُجري الحوار بين المديرية التنفيذية والجمعية بتعاون وثيق مع مكتب شؤون نزع السلاح. وعلى نطاق أوسع، عملت المديرية التنفيذية بشكل وثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية ومحاورين برلمانيين آخرين من أجل رفع مستوى الوعي في أوساط البرلمانيين بالتهديد الإرهابي وبمتطلبات قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. في السياق ذاته، عملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع البرلمان الأوروبي على عقد جلسة في عام ٢٠١٥ بشأن منع نشر الفكر المتطرف في الاتحاد الأوروبي.

٣٩ - وتنحو الشراكات القائمة مع المنظمات البرلمانية إلى التركيز على المسائل المواضيعية الشاملة، ولكن يمكنها أيضا أن تركز على حالات أو نزاعات محددة. وفي إطار تقديم الخدمات إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية مع برلمانات وطنية وإقليمية ومنظمات برلمانية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في سياق دعوة حكوماتها للاعتراف بدولة فلسطين. وقد قام البرلمانيون والمنظمات البرلمانية بدور نشط في المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية الفصلية التي تعقد تحت رعاية اللجنة دعما لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين ومن أجل رفع مستوى الوعي بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. واحتفالا بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ٢٠١٤، نظمت الإدارة اجتماع الأمم المتحدة الدولي للبرلمانيين لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني حول موضوع دور البرلمانيين في ضمان احترام القانون الدولي.

حقوق الإنسان

٤٠ - كان تعزيز مساهمة البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل من أولويات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بناء على شراكة اتخذت طابعا رسميا في عام ٢٠١٤.

وبفضل دعم مفوضية حقوق الإنسان وتعاونها، عقد الاتحاد البرلماني الدولي أربع حلقات دراسية برلمانية إقليمية في كل من المغرب والفلبين ورومانيا وأوروغواي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لتعريف البرلمانيين بالمجلس وبالاستعراض الدوري الشامل. وتم عرض الممارسات الجيدة التي نوقشت أثناء تلك الحلقات الدراسية الإقليمية في حدث جانبي نُظم خلال الدورة التاسعة والعشرين للمجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وستصدر في عام ٢٠١٦ وثيقة تضم الممارسات الجيدة التي تم جمعها في سياق تلك الحلقات الدراسية الإقليمية.

٤١ - وفيما يتعلق بمسائل حماية اللاجئين والقضاء على ظاهرة انعدام الجنسية، أقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي بهدف تعزيز وعي البرلمانيين وعملهم. وعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قام الاتحاد والمفوضية بتنظيم مؤتمر عالمي للبرلمانيين حول موضوع الجنسية وانعدام الجنسية، وذلك بالتعاون مع برلمان جنوب أفريقيا. واعتمد ذلك المؤتمر خطة عمل للبرلمانيين دعما لحملة المفوضية الرامية إلى القضاء على ظاهرة انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤. كما قام الاتحاد والمفوضية بإعداد نسخة جديدة من دليل مخصص للبرلمانيين حول مسائل الجنسية وانعدام الجنسية.

٤٢ - وعلاوة على كفالة التصديق على المعاهدات ومساءلة الحكومات بشأن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، تستطيع البرلمانات أيضا أن تنذر الحكومات بالتوترات الناشئة أو أن تستجيب لمؤشرات التصعيد من أجل منع وقوع الأزمات التي قد تؤدي إلى العنف. وقد عمل كل من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية مع البرلمانات من أجل تعزيز تلك الوظيفة. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، اجتمع المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية مع رؤساء ووفود لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي ولجنتها الفرعية المعنية بحقوق الإنسان لمناقشة متابعة التوصية التي قدمها البرلمان الأوروبي في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ حول موقفه بشأن المسؤولية عن الحماية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اشترك المستشاران الخاصان ومنتدى برلمانات الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبرلمان كينيا في تنظيم حلقة دراسية للبرلمانيين حول موضوع تنفيذ البروتوكول المتعلق بمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز، الذي اعتمده المؤتمر. وقدم المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية أيضا دعمه في مجال منع الجرائم الوحشية إلى شبكة من البرلمانيين ينتمون إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويتولون مسؤوليات تتعلق بمسائل حقوق الإنسان.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٣ - ينص الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على وضع وتعزيز سياسات سديدة وتشريعات قابلة للإنفاذ من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات باعتبار ذلك وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ الهدف، مع ما يترتب على ذلك من تشعبات واضحة فيما يتعلق بالبرلمانات. وفي هذا السياق، حرص كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة تعاونهما وتعزيزه. وقد عقدا اجتماعا برلمانيا سنويا بمناسبة الدورة التاسعة والخمسين والدورة الستين للجنة وضع المرأة، المعقودتين في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي. وكُرس الاجتماع المعقود خلال الدورة التاسعة والخمسين لاستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاما، في حين ركز الاجتماع المعقود في الدورة الستين على أشكال التمييز الرئيسية في القوانين التي تعرقل خطة التنمية المستدامة.

٤٤ - وبمناسبة الاحتفال باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاما، تولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيادة حملة مدتها سنة واحدة من أجل تجديد الالتزام بتنفيذ المنهاج وأهدافه. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥ في سانتياغو، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالمشاركة مع حكومة شيلي، اجتماعا رفيع المستوى لقادة العالم في إطار تلك الحملة. وانضم الأمين العام إلى رؤساء الدول والوزراء والبرلمانيين وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وزعماء آخرين في التوقيع على دعوة إلى العمل من أجل سد الثغرات المتبقية وتنفيذ المجالات الحاسمة الاثني عشر من منهاج العمل.

٤٥ - وخلال انعقاد الدورة ١٣٢ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٥، ناقش كبار المسؤولين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصلات القائمة بين استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ سنة، وخطة عام ٢٠٣٠، ودور البرلمانات في إحداث التغيير والإشراف على تنفيذه. ونُظمت مناسبة جانبية مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن دور البرلمانيين الذكور في تعزيز وضمان احترام حقوق المرأة كانت بمثابة منتدى أتاح للبرلمانيين الذكور الانضمام إلى الحملة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحت شعار ”الرجل نصير المرأة“.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة مع المنتدى العالمي للمرأة في البرلمان. ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناسبات جانبية مشتركة مع المنتدى بشأن المسائل المواضيعية، بما في ذلك الدروس

المستفادة من استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاما. وإدراكا منه بأن حقوق المرأة غالبا ما يجري تجاهلها في سياق الكوارث، وبأن المرأة عادة ما تصنف ضمن الفئات الضعيفة، بدلا من تصنيفها ضمن الفئات التي يحتمل أن تشارك في الاستجابة وإحداث التغيير للحد من المخاطر، قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بإقامة شراكة مع المنتدى، حيث تم تشكيل أول تجمع للمرأة في البرلمان يُعنى بالحد من مخاطر الكوارث، ويلتزم بتنفيذ إطار سينداي، إلى جانب التعليم، والصحة، والحد من الفقر والأهداف الأخرى في خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، شارك كبار موظفي الأمم المتحدة في مؤتمرات القمة السنوية للمنتدى.

الصحة

٤٧ - لا تزال الصحة تشكل مجالا من المجالات الرئيسية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية. وقد عملت منظمة الصحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي معا بشأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وصحة الأم والرضيع والطفل وتفشي فيروس إيبولا. وبناء على قرار الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٢ بشأن الحصول على الرعاية الصحية كحق أساسي، دعمت منظمة الصحة العالمية دراسة تستعرض التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار، عُرضت على الدورة ١٣٢ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وفي الدورة ١٣٤ للجمعية المعقودة في عام ٢٠١٦، التزم الاتحاد البرلماني الدولي بمواءمة قراره الصادر عام ٢٠١٢ مع أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق، التي أُعلن عنها خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تعاونت مكاتب منظمة الصحة العالمية بشكل مكثف مع المنظمات البرلمانية على الصعيد الإقليمي؛ فعلى سبيل المثال، بدأ مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في غرب المحيط الهادئ العمل مع المنتدى البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالصحة العالمية، الذي تأسس في عام ٢٠١٥ بوصفه رابطة للّجان الصحية البرلمانية الوطنية. ويتمثل العنصر الأساسي لهذا التعاون في إنفاذ سيادة القانون وتوسيع نطاقها في مجال إدارة الصحة.

٤٨ - ويؤدي البرلمانيون دورا حيويا في كفالة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي إدماج هذا البرنامج بنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي مؤتمر البرلمانيين الدولي السادس المعني بتنفيذ برنامج العمل، الذي نظمه مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في السويد في نيسان/أبريل ٢٠١٤، احتفل البرلمانيون من جميع أنحاء العالم بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر وجددوا التزامهم بجدول أعماله. وسيُعقد مؤتمر البرلمانيين

الدولي القادم في عام ٢٠١٧، وسيتيح للبرلمانيين فرصة استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى الآن.

٤٩ - وأبرم الصندوق أيضا شراكة مع المنظمات البرلمانية في جميع أنحاء العالم من أجل تعزيز التشريعات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وعمل مع البرلمانيين من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل استعراض القوانين والسياسات المتعلقة بالمراهقين وصحتهم الجنسية والإنجابية وحقوقهم الإنجابية، ووضع إطار قانوني لمواءمة القوانين والسياسات. وفي عام ٢٠١٤، تعاون الصندوق مع الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في وضع قانون نموذجي بشأن الصحة الإنجابية في تلك البلدان.

٥٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، قام الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بعقد اجتماع برلماني بمناسبة المؤتمر الدولي العشرين المعني بالإيدز، يتيح للبرلمانيين منبرا لتبادل الآراء بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر في جهود التصدي للإيدز والإعلان عن إصدار دليل مشترك للبرلمانيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

مجالات التعاون الأخرى

٥١ - يغطي التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية طائفة واسعة من المجالات إلى جانب تلك الوارد وصفها أعلاه. فما فتئ تحالف الأمم المتحدة للحضارات يعمل مع الهيئات البرلمانية في تنفيذ ولايتها من أجل تحسين التفاعل الثقافي بين مختلف الدول والمجتمعات المحلية. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي إسهامات منتظمة في اجتماعات مجموعة أصدقاء التحالف، لا سيما على المستوى الوزاري، وحضرت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بانتظام اجتماعات المنتديات العالمية وغيرها من المناسبات الكبرى التي ينظمها التحالف.

٥٢ - وعمل مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وشبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة على توثيق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي عن طريق منتدى البرلمانيين الشبان التابع له وحضرا مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي السنوية للبرلمانيين الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اضطلع البرلمانيون الشبان بدور نشط في المناسبات التي تعقدها الأمم المتحدة للشباب، بما في ذلك منتديات الشباب التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، والمنتدى العالمي المعني بالشباب والسلام والأمن.

ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي برصد البيانات والمعلومات المتعلقة بمشاركة الشباب في البرلمانات وتقديمها إلى الوكالات الدولية المعنية بتعزيز مشاركة الشباب.

٥٣ - وعملت اليونسكو عن كثب مع العديد من المنظمات البرلمانية، بما في ذلك الجمعية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، وبرلمان البلدان الأفريقية، والبرلمان الأوروبي، وذلك بشأن طائفة من المسائل، منها حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وحرية التعبير والصحافة، وحماية التراث الثقافي، بما في ذلك في مناطق النزاع. وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، دعمت اليونسكو مشاركة عدد من البرلمانيين في المنتدى العالمي السابع للعلوم، الذي نظمته اليونسكو وشركاؤها في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٥٤ - وواصلت منظمة التجارة العالمية حوارا مفتوحا مع البرلمانيين والمنظمات البرلمانية. ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، الذي اشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي. وتنظَّم دورات المؤتمر كل سنة وبمناسبة انعقاد المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية. وفي عام ٢٠١٥، أعرب المؤتمر البرلماني عن تأييده القوي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي وثيقة من الوثائق الختامية للمؤتمر، دعا البرلمانيون من جميع أنحاء العالم إلى التعجيل بالتصديق على اتفاق تيسير التجارة، ومضاعفة الجهود من أجل اختتام جولة الدوحة وإيجاد حل دائم لمسألة الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي. وتولى موظفو أمانة منظمة التجارة العالمية الترتيب لجلسات إحاطة للبرلمانيين، وذلك بالتعاون مع منظمات مثل برلمان أمريكا اللاتينية ورابطة برلمانات الكومنولث، والجمعية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

٥٥ - وقد عملت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام بصورة منتظمة مع المنظمات البرلمانية والبرلمانيين من أجل إبراز ما تضطلع به الأمم المتحدة من أعمال تشمل طائفة من المواضيع، منها التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن الدوليان. وفي الفترة المفضية إلى الدورة السبعين للجمعية العامة، عمل الاتحاد البرلماني الدولي والإدارة معا لإنتاج عرض للجمهور بشأن دور البرلمانات في ما يتعلق بنتائج تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

رابعا - الشراكات

٥٦ - يقدم هذا الفرع وصفا للكيفية التي تجري بها منهجة التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، بما في ذلك من خلال تنظيم تفاعلات منتظمة رفيعة

المستوى وعقد اجتماعات متخصصة. ويتناول أيضا استعراض الأدوات والمنتجات المعرفية التي استُحدثت لفائدة الشركاء البرلمانيين وبالتعاون معهم.

التفاعلات الرفيعة المستوى والاجتماعات المتخصصة

٥٧ - واصلت المنظمات البرلمانية مشاركتها في مختلف اجتماعات الأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرورا بمجلس حقوق الإنسان وغيره. فعلى سبيل المثال، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وممثلون آخرون عن الاتحاد في مختلف أجزاء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماعاته ومناقشاته المعقودة طيلة فترة السنتين. وفي الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن موضوع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال الابتكار والتكامل في مجال السياسات، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتعبئة الممثلين البرلمانيين للمشاركة في حلقات المناقشة. ودعمت المنظمات البرلمانية أيضا مشاركة البرلمانيين في حلقات النقاش والمناقشات التي عقدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٤، والمنتدى العالمي للمرأة في البرلمان في عام ٢٠١٥. وقامت منظمة الصحة العالمية، إدراكا منها لأهمية التعاون مع البرلمانيين، بتنظيم حدث مع الاتحاد البرلماني الدولي أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٦، لمناقشة دور البرلمانيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق.

٥٨ - ومن ناحية أخرى، ما فتئ مسؤولو الأمم المتحدة يشاركون بانتظام في اجتماعات المنظمات البرلمانية. وقد أدلى الأمين العام بملاحظات خلال المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات وشارك كبار مسؤولي الأمم المتحدة في الجلسات البرلمانية السنوية المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وشارك عدة مسؤولين كبار في الأمم المتحدة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤.

٥٩ - وظل نمط التعاون المتزايد في سياق الاجتماعات الرسمية قائما أيضا مع منظمات برلمانية غير الاتحاد البرلماني الدولي. وشارك وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الجلسة العامة العاشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ في ألبانيا، لمناقشة الحاجة الملحّة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والدور المركزي الذي تؤديه البرلمانات في تحقيق ذلك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شارك المدير العام لليونسكو في مناقشة رفيعة المستوى أمام اللجنة المعنية بالثقافة والتعليم التابعة للبرلمان الأوروبي بشأن موضوع التنوع الثقافي وتعزيز التعاون على مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية. وظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى تتعاون

بانتظام مع المنتدى العالمي للمرأة في البرلمان، مع المشاركة في مؤتمرات القمة السنوية التي يعقدها المنتدى، على النحو المبين أعلاه. وألقى كل من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، ونائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعدد آخر من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة كلمات رئيسية خلال مؤتمر قمة المشرعين الذي عقدته المنظمة للمشرعين، في إطار الجمعية الوطنية الفرنسية على هامش الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦٠ - وتعد الشبكة البرلمانية المعنية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المحاورَ البرلماني الرئيسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذه الشبكة التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ هي منظمة غير حكومية مستقلة تتيح منبرا لأكثر من ٥٠٠ ١ برلمانيا من البلدان الأعضاء في البنك والصندوق من أجل الدعوة إلى زيادة المساءلة والشفافية في التعاون الإنمائي. ويتيح البنك من خلال أنشطة مشتركة مع منظمات من قبيل الشبكة، منبرا للحوار وتبادل المعلومات والدعوة في مجال التنمية. وتفاعل البنك أيضا مع عدد من المنظمات البرلمانية الأخرى، وكذلك الهيئات البرلمانية الإقليمية، مثل البرلمان الأوروبي وبرلمان البلدان الأفريقية.

الأدوات والمنتجات المعرفية

٦١ - تستعين الأمم المتحدة بالعديد من الأدوات في اضطلاعها بمجموعة طموحة من الأعمال بالتعاون مع البرلمانات والبرلمانيين. ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائمة بخبراء برلمانيين لضمان التعجيل بإيفاد خبراء رفيعي المستوى بناء على طلب البرلمان. وفريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع لإدارة الشؤون السياسية هو بمثابة قائمة بخبراء يمكن إيفادهم في غضون مهلة قصيرة جدا لدعم جهود الوساطة والمساعي الحميدة في النزاعات في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما تمت الاستعانة بهذا الفريق لإسداء المشورة إلى القادة البرلمانيين من مختلف الانتماءات السياسية بشأن القضايا الهامة، مثل تقاسم السلطة، وصياغة الدساتير، والموارد الطبيعية وتقاسم الثروة، والمسائل الجنسانية والإدماج.

٦٢ - وتمكنت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء في كثير من الأحيان، من إنشاء العديد من المنابر الشبكية المتخصصة. وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية فيما يتعلق بشبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٧[٢]. وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وشركاء آخرون من أجل إنشاء بوابة

(٢) متاح على الرابط التالي: www.iknowpolitics.org.

أغورا (AGORA) المتعلقة بتطور النظام البرلماني وصفحته المخصصة للمناخ[٣]. وتقدم البوابة أيضا دورات على شبكة الإنترنت، مثل دورة توجيهية للبرلمانيين الجدد.

٦٣ - وقد استُحدثت أيضا عدة منتجات معرفية وجرى تحديثها بانتظام. ويوفر الاتحاد البرلماني الدولي مصدرا عالميا رئيسيا للبيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في البرلمان، وهي بيانات تستخدمها وكالات الأمم المتحدة من أجل تشكيل السياسات العامة لتوجيه المؤسسات البرلمانية لكي تعزز مراعاتها للمنظور الجنساني. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي بنشر خريطة نصف السنوية بشأن المرأة في الحياة السياسية، تهدف إلى زيادة الوعي العالمي بوضع المرأة في البرلمانات الوطنية وفي الجهاز التنفيذي. وفي عام ٢٠١٥، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي العمل على صياغة التقرير البرلماني العالمي الثاني بشأن موضوع ''قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة''. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي وشركاء آخرون أيضا بوضع مجموعة من المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، صدرت خلال الدورة ١٣٢ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، المعقودة في عام ٢٠١٥، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرلمان المناخ بنشر دليل للبرلمانيين عن الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٤. ووضعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، الصيغة النهائية لكتيب مشترك عن الهجرة وحقوق الإنسان والحوكمة في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، صدر دليل للبرلمانيين عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية شارك في إعداده كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، والذي عُقد يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي الدورة ١٣٣ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، المعقودة في عام ٢٠١٥، أعلن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز إصدار دليل مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك عن السياسات البرلمانية المتعلقة بتسريع وتيرة علاج فيروس نقص المناعة البشرية.

(٣) متاح على الرابط التالي: www.agora-parl.org and www.agora.parl.org/climate.

خامسا – الاستنتاج والتوصيات

٦٤ – لا يتسع هذا التقرير سوى لنبذة بسيطة عن مدى اتساع وعمق التفاعلات بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية خلال فترة السنتين الأخيرتين. وبرز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بوصفه أولوية مشتركة واضحة وطويلة الأجل للشراكة المستمرة بين الأمم المتحدة والمجتمع البرلماني. وسوف تفرض خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة ضغوطا كبيرة على القدرات والميزانيات العامة لجميع المؤسسات، بما في ذلك الأمم المتحدة والبرلمانات والمنظمات البرلمانية. وهو ما سيتطلب توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته، وكذلك توفير الموارد اللازمة لبناء القدرات.

٦٥ – وإلى جانب خطة عام ٢٠٣٠، ثمة مجالات أخرى ستتطلب تضافر الاهتمام وجهود التنفيذ في المستقبل. وتشمل هذه المجالات إطار سينداي واتفاق باريس، وكلاهما يعتمد على قوانين وتشريعات محكمة الصياغة، إلى جانب الرصد والمساءلة. وتعد قدرات البرلمانيين وإرادتهم شرطا أساسيا لفهم الالتزامات الحكومية وتنفيذها ورصدها.

٦٦ – وسيستمر تطور شراكة الأمم المتحدة مع الأوساط البرلمانية وستنطوي هذه الشراكة على تحديات يجب التصدي لها مع الاستفادة في الوقت نفسه من الفرص التي تتيحها. ويرد أدناه وصف لثلاث حالات في هذا الصدد.

٦٧ – أولا، يعمل العالم حاليا في ظل بيئة مالية صعبة. وللبرلمانات سلطة مراقبة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على نحو أكثر فعالية وتضافرا مع البرلمانيين من أجل ضمان استخدام تلك التدفقات من المساعدة المالية ليس ”فقط“ في حالات الطوارئ الإنسانية وغيرها من الطوارئ الملحّة، وإنما أيضا لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الفقر، وانعدام المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والنزاعات، وفقا للتوجيهات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للبرلمانات أن تساعد أيضا على ضمان إنفاق الأموال المخصصة لأغراض محددة بشكل فعال، بما يكفل طمأنة الدوائر الوطنية بأن أموالها تُستثمر استثمارا جيدا.

٦٨ – وثانيا، وفي ضوء الدوران الطبيعي للبرلمانيين في أعقاب الانتخابات، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل أنشطتها في مجال الدعوة والمشاركة بصورة منتظمة مع البرلمانيين للمساعدة على مواصلة دعم الاتفاقات والمبادئ الرئيسية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠. فالبرلمانات أقرب من غيرها إلى فئات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والمنظمات الشبابية والشبكات والحركات والناخبين والناس من جميع شرائح المجتمع. وهذا

القرب هو الذي يتيح للبرلمانيين إمكانية النهوض بفهم عمل الأمم المتحدة في دوائرهم الانتخابية. وبوسعهم أن يكونوا دعاة أقوياء من أجل التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والحل السلمي للنزاعات، وبناء السلام، وغيرها من المبادئ الأساسية لعمل الأمم المتحدة.

٦٩ - وثالثا، ستكون هناك حتما حالات تختلف فيها وجهات نظر البرلمانيين وفروعهم التنفيذية عن وجهات نظر الأمم المتحدة بشأن قيم محددة من القيم المكرسة في الميثاق أو في القانون الدولي. وفي مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ستظل الآراء المتباينة تحديا مستمرا في بعض الحالات. وفي حالات أخرى وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، قد تكون الأولوية للمصالح السياسية، من قبيل عدم الخروج عن خط الحزب بصرف النظر عن تعارض مشاريع التشريعات مع المعايير الدولية. وفي هذه الحالة، تتيح زيادة الانخراط، بدلا من النكوص، فرصا للمضي قدما. وينبغي تسريع وتيرة النقاش المتواصل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن وضع مبادئ لمساعدة البرلمانات على أداء دورها في مجال حماية حقوق الإنسان وإعمالها. وينبغي أن تشكل هذه المبادئ، عند اعتمادها، أساسا متينا لتوجيه الدعم المشترك المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمانات في مجال حقوق الإنسان.

٧٠ - ونظرا لاتساع نطاق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالشراكة مع البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى، فإن ثمة حاجة إلى عدد من التوصيات لتعزيز هذا التعاون.

٧١ - أولا، إن الدول الأعضاء، إذ تضع في اعتبارها دائما أن الأمم المتحدة تخضع للفروع التنفيذية لحكومات العالم، تشجع من خلال سلسلة من قرارات الجمعية العامة، المشاركة المتزايدة من جانب البرلمانيين والمنظمات البرلمانية في أعمال الأمم المتحدة. وإن العمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي مع منظومة الأمم المتحدة لتيسير إدماج عنصر برلماني في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال عقد جلسات الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة، عملٌ جدير بالترحيب. ويمكن توخي مزيد من الانتظام في ترسيخ ممارسة إشراك أعضاء الهيئات التشريعية في الوفود الوطنية الموفدة إلى اجتماعات الأمم المتحدة ومناسباتها الرئيسية، حسب الاقتضاء.

٧٢ - وثانيا، وفي ضوء حجم العمل المضطلع به على الصعيد القطري، ينبغي للأفرقة القطرية للأمم المتحدة استحداث طريقة أكثر تنظيما وتكاملا للعمل مع البرلمانات الوطنية، بما في ذلك عن طريق إشراكها في المشاورات المتعلقة باستراتيجيات التنمية

الوطنية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية لتطوير هذا النهج، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من الشركاء البرلمانيين.

٧٣ - وثالثا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تسهيل زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين البرلمانات والبرلمانيين، بما في ذلك التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات والشبكات البرلمانية، وبخاصة في البلدان الخارجة من النزاع و/أو تلك التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية. واستنادا إلى المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع الشركاء المتعددي الأطراف، والمنظمات والشبكات البرلمانية، وأن تحرص بوجه خاص على الاستفادة من الخبرة الفريدة التي يملكها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه من أجل تيسير تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، والنهوض بالجهود الرامية إلى زيادة تعزيز قدرات البرلمانات على أداء مهامها التشريعية والرقابية والتمثيلية. ويتمثل أحد الأهداف الهامة لذلك التعاون في تمكين البرلمانات من زيادة مشاركتها في عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية واستعراضات الالتزامات العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠.

٧٤ - ورابعا، وبالنظر إلى نطاق وعمق التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي أن يكون هناك تبادل منتظم بين القيادة العليا للمنظمتين من أجل بناء المزيد من الاتساق في أعمالهما.

٧٥ - وسيكتسي استمرار التعاون وزيادة التفاعل بين كيانات الأمم المتحدة والدوائر البرلمانية العالمية أهمية حيوية بصورة متزايدة من أجل تنفيذ الخطة العالمية المشتركة. وقد ترغب الجمعية العامة في مواصلة بحث طرائق هذا التعاون وإدراج موضوع التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي بوصفه بندا منفصلا في جدول أعمال دورتها الثانية والسبعين.